## المعارضة تتهم الحكومة وبان كي مون يحذر من حرب أهلية في سوريا

# سقوط ٤٢٥ في اكبر تفجيرين في دمشق

**عواصم/ وكالات**

فيما اعلنت دمشق ان ٥٥ قتيلا واكثر من ٣٧٠ جريحا سقطوا في تفجير سيارتين مفخختين في العاصمة السورية أمس، حذر الامين العام للامم المتحدة بان غي مون المنظمة الدولية من امكانية نشوب حرب اهلية مع ازدياد وتيرة الهجمات بالقنابل والتفجيرات حيث يستمر قتل الناس كل يوم بينما لا تظهر أي علامات على انحسار انتفاضة مضى عليها ١٤ شهرا.

ونقل التلفزيون الحكومي عن بيان لوزارة الداخلية السورية القول ان تفجيرين بسيارتين ملغومتين قتلا أكثر من ٥٥ شخصاً وأصابا ٣٧٢ في العاصمة دمشق.

وهذا أكبر عدد من القتلى والجرحى يسقط في تفجيرات متزامنة سوريا منذ بدء الانتفاضة ضد الرئيس بشار الأسد العام الماضي.

وألقى التلفزيون السوري باللائمة على "إرهابيين" في التفجيرين اللذين وقعا في ذروة الحركة المرورية على المشارف الجنوبية للعاصمة.

وأظهرت لقطات التلفزيون عشرات العربات المحترقة والمتفحمة وبعضها الى جواره جثث او به اشلاء بشرية.

وأحدث أحد التفجيرين أضرارا في منطقة واسعة النطاق وحفرة عمقها ثلاثة امتار وتناثرت على الطريق جثث القتلى واشلائهم. وشوهدت سيارات الإسعاف متجهة بكثافة إلى منطقة الانفجار، كا ارتفعت سحابة دخان في سماء المنطقة.

وقال شهود من سكان المنطقة إن الانفجار الأول نجم عن سيارة محملة بكمية صغيرة نسبيا من المتفجرات حاولت اختراق بوابة المقر الأمني تبعتها سيارة ثانية محملة بكمية كبيرة من المتفجرات.

وقال مراسل بي بي سي إن الانفجار أسفر عن تحطم نوافذ المقر الأمني والبنايات المحيطة، ولم يؤد الانفجار إلى تحطم بوابة المقر الأمني بشكل كامل لكنه تعرض لأضرار، ولم يسفر الانفجار عن تحطيم سور المقر.

وأدى الانفجار أيضا إلى حرق وتدمير ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سيارة تدميرا كاملا بسبب الازدحام في ساعة الذروة.

يذكر أن المنطقة التي حدث فيها الانفجار يقع فيها فرع كبير للأمن العسكري يُسمى فرع فلسطين وبجانبه معهد العلوم المصرفية والمالية التابع لجامعة دمشق.

وافاد سكان ان قوات امنية أغلقت حي التضامن بالمدينة وانهم سمعوا صفارات سيارات الاسعاف.

وقد اتهم المجلس الوطني السوري المعارض الحكومة السورية بتدبير الانفجارين.

قال سمير نشار عضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني إن النظام السوري يقف خلف هذه التفجيرات "ليقول للمراقبين انهم في خطر، وليقول للمجتمع الدولي إن العصابات المسلحة والقاعدة تتجذر في سوريا".

واضاف نشار، في تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية، "اذا كانت القاعدة وعصابات ارهابية تقوم بالتفجيرات، لماذا لم تفجر يوم الانتخابات لتمنع الناس من المشاركة فيها؟".

وتوقع نشار ان تستمر التفجيرات "لا سيما في ايام الجمعة او قبل ايام الجمعة للحد من المظاهرات التي يعجز النظام عن كبحها". واضاف "للأسف، فإن تأخر المجتمع الدولي في سوريا يفتح المجال للنظام للقيام بالمزيد من هذه الاعمال".

وجاء تفجيرا أمس بعد يوم من انفجار قنبلة بالقرب من مراقبين تابعين للأمم المتحدة يشرفون على تنفيذ وقف لإطلاق النار وبعد أقل من أسبوعين على إعلان السلطات السورية أن مفجرا انتحاريا قتل تسعة أشخاص على الاقل في دمشق.

وقال الميجر جنرال روبرت مود رئيس فريق مراقبي الامم المتحدة الذين تفقدوا الموقع "هذا مجددا هو مثال للمعاناة التي يتكبدها الشعب السوري من جراء أعمال العنف."

ووأضاف "شهدناها هنا في دمشق وشهدناها في مدن وقرى أخرى في شتى انحاء البلاد...أناشد الكل داخل وخارج سوريا ان يتعاونوا لوقف هذا العنف.

من ناحيته ابلغ بان غي مون الجمعية العامة للامم المتحدة التي تضم ١٩٣ دولة الليلة قبل الماضية انه توجد فرصة ضئيلة لتفادي حرب اهلية شاملة في سوريا حيث لم يتم الالتزام باتفاق لوقف اطلاق النار ساندته المنظمة الدولية اعلن الشهر الماضي.

وقال المسؤول الدولي "لا مهرب من الواقع الذي نراه كل يوم... مدنيون ابرياء يموتون وجنود الحكومة والمدرعات الثقيلة في شوارع المدن واعداد متزايدة من الاعتقالات واتهامات بتعذيب وحشي وتصعيد مخيف لاستخدام العبوات الناسفة البدائية الصنع وغيرها من القنابل في ارجاء البلاد."

وقال بان "يتعين على الحكومة وجميع عناصر المعارضة ان يدركوا ان لديهم نافذة ضيقة لوقف العنف وفرصة محدودة لايجاد منفذ لحوار سياسي بين الحكومة واولئك الذين يسعون الي التغيير"، واضاف "اذا لم تقتنص هذه الفرصة فانني اخشى ان يتحقق ما حذر منه عنان... حرب اهلية شاملة ستكون لها اثار كارثية على سوريا وفي ارجاء المنطقة."

من ناحيته أدان مبعوث الامم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا كوفي انان التفجيرين، ودعا قوات الحكومة السورية ومقاتلي المعارضة الى وقف اراقة الدماء تماشيا مع وقف اطلاق النار الذي اتفق عليه الشهر الماضي.

وقال في بيان من جنيف "هذه الاعمال الكريهة وغير المقبولة وهذا العنف في سوريا يجب ان يتوقف." وأضاف "اي فعل يؤدي الى تصاعد التوتر ورفع مستوى العنف يضر فقط بمصالح كل الاطراف."

من آثار التفجيرين في دمشق .....(أ.ف.ب)

# ايكال تشكيل الحكومة اليونانية الى الحزب الاشتراكي

**اثينا/ اف ب**

أوكل الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس أمس الى رئيس الحزب الاشتراكي اليوناني (باسوك) ايفانغيلوس فينيزيلوس مهمة تشكيل الحكومة اليونانية الجديدة بعد فشل جهود احزاب اخرى في ذلك بعد الانتخابات التي لم تكن حاسمة.

ويستبعد ان ينجح فينيزيلوس الذي جاء حزبه في المرتبة الثالثة في الانتخابات، في المهمة التي فشل فيها حزب الديموقراطية الجديدة المحافظ الذي جاء في المرتبة الاولى، وحزب سيريزا اليساري المتشدد الذي حل ثانيا في الانتخابات.

وفي حال فشل فينيزيلوس في المهمة الموكلة اليه، فان بابولياس سيضطر الى دعوة الاحزاب الى تشكيل ائتلاف طارئ. واذا لم يتسن القيام بذلك بحلول ١٧ الشهر الحالي فستجري الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة.

وكان الناخبون اليونانيون قد عاقبوا حزبي باسوك والديموقراطية الجديدة في انتخابات يوم الاحد الماضي بعد ان وافقا على تطبيق اجراءات تقشفية صارمة مقابل الحصول على قروض دولية في الحكومة الائتلافية الانتقالية الاخيرة.

# مصر: المجلس العسكري يتدخل لاجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها

**القاهرة/ العربية نت**

أكدت مصادر قضائية مصرية أمس أن حكم القضاء الإداري بتعليق الانتخابات الرئاسية لن يؤثر على اقامتها في موعدها يومي ٢٣ و٢٤ الشهر الحالي لأنه يتعلق بحق الدعوة لاجرائها والتي يمكن أن يتم حلها قانونا بأن يتولاها المشير طنطاوي بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وكانت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة في مصر أعلنت أن الانتخابات المقررة في أواخر الشهر الجاري ستجري في موعدها المقرر، وأنها ستبدأ فعليا اليوم الجمعة مع بدء تصويت المصريين المغتربين في الخارج.

وكانت محكمة في شمالي مصر قضت يوم أمس الاول بوقف تنفيذ قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بدعوة الناخبين للاقتراع في الانتخابات، وهو ما فُسر على أنه قرار بوقف الانتخابات.

الإداري بمدينة بنها عاصمة محافظة القليوبية المجاورة للقاهرة.

وقال المستشار أحمد غنيم نائب رئيس مجلس الدولة، عضو هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم، ان الحكم يترتب عليه وقف انتخابات رئاسة الجمهورية نظرا لبطلان قرار دعوة الناخبين للانتخاب حيث ان القرار كان يجب أن يصدر من المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وليس من رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية.

وأكد فقهاء قانونيون إن المجلس العسكري يمكنه أن يدعو بنفسه لاجراء الانتخابات في الموعد المحدد وبذلك تنتفي امكانية الطعن في الانتخابات ويتوقف قانونا قرار تعليقها بحكم القضاء الإداري الذي استند على أنه بمقتضى المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري، يناط بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم السلطات والاختصاصات المقررة لرئيس الجمهورية وبذلك يصبح المجلس الأعلى

لكن مصادر قضائية مصرية ذكرت فيما بعد أن الحكم لا ينسحب على عملية الانتخاب ذاتها، وإنما يشير إلى أن دعوة الناخبين للتصويت ليست من حق اللجنة، وإنما في يد المجلس العسكري الحاكم، الذي يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية في الوقت الراهن.

وصدر الحكم الاربعاء من محكمة القضاء الإداري بمدينة بنها عاصمة محافظة القليوبية المجاورة للقاهرة.

وقضت المحكمة "بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين للاجتماع بمقار اللجان الانتخابية الفرعية المختصة بانتخاب رئيس الجمهورية مع ما يترتب على ذلك من آثار".

وحكم محكمة القضاء الإداري قابل للاستئناف أمام المحكمة الأعلى درجة وهي المحكمة الإدارية العليا لكن تنفيذه يبقى ساريا إلا إذا حكمت المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذه.

من جهته أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة تقديره وثقته في قضاء مصر الشامخ واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وأعضائها ودعا المجلس كافة السلطات الي الالتزام بأحكام الدستور والقانون ومراعاة عدم تدخل سلطة في أعمال الأخرى والالتزام بتنفيذ الانتخابات الرئاسية في توقيتاتها المحددة.

هو وحده دون غيره المختص بدعوة الناخبين للانتخابات رئيس الجمهورية.

وأضاف أن الحكم يجب أن يتم تنفيذه فورا لأن أحكام القضاء الإداري واجبة النفاذ ومشمولة بالنفاذ المعجل، وأن الطعن على الحكم لا يوقف تنفيذه الفوري، ما لم يصدر حكم من المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم.

جانب من الحملة الانتخابية في مصر .....(أ.ف.ب)

# الجزائريون ينتخبون برلمانا جديدا ومخاوف من اقبال ضعيف على الاقتراع

**الجزائر/ وكالات**

أدلى الناخبون الجزائريون باصواتهم امس في الانتخابات البرلمانية التي تعهدت الحكومة بأن تكون نزيهة، ولوحظ ان الاقبال كان ضعيفا في الساعات الأولى.

ويحق لحوالي ٢١,٦ مليون ناخب الإدلاء باصواتهم لاختيار ٤٦٢ نائبا في المجلس الشعبي الوطني.

وبدأ الجزائريون المقيمون في الخارج عملية الاقتراع قبل خمسة أيام.

ويعتقد معظم المراقبين إن نسبة الاقبال على التصويت أهم بكثير من نتيجة الانتخابات الفعلية وعدد المقاعد التي سيحصل عليها كل من الأربعة واربعين حزبا المتنافسة.

وبلغت نسبة الاقبال في الانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٧ نحو ٣٥ بالمئة، وطوال الاشهر الماضية ناشدت الحكومة الجزائرية الجزائريين الادلاء بأصواتهم وحث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مواطنيه على الاقبال على صناديق الاقتراع.

وتعهد الرئيس الجزائري بإجراء اصلاحات وانتخابات نزيهة يشرف عليها مراقبون أجانب في محاولة لتهدئة الشعب الغاضب.

ولكن الاسابيع الثلاثة الخاصة بالحملة الانتخابية تميزت بالاقبال الضعيف على التجمعات الانتخابية، مما يشير إلى ان الجزائريين لا يصدقون وعود التغيير.

ويتوقع ان تكون نتيجة التصويت تشكيل برلمان منقسم بين الاحزاب الحكومية وتحالف اسلامي واحزاب متفرقة أخرى.

ويعتقد الكثير من المراقبين إن بوتفليقة سيقوم اثر ذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية من الاحزاب الرئيسية لتطبيق جدول الاصلاحات.

وبعد ان رحبت الجزائر في بادئ الامر بمراقبين من الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي، منعت الحكومة الجزائرية المراقبين من الحصول على قوائم الناخبين وحذرتهم من الانتقاد الزائد للانتخابات.

وفي حملتهم الانتخابية حاول زعماء الحزبين الرئيسيين في الحكومة تصوير الربيع العربي على أنه سبب للفوضى في المنطقة.

وقال رئيس الوزراء والامين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى "الربيع العربي بالنسبة لي كارثة. لسنا في حاجة إلى دروس من الخارج. ربيعنا جزائري وثورتنا هي ثورة الاول من نوفمبر ١٩٥٦".